

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٧٤

الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد فاز باتو
	توغو	السيد كندنغا – بريكي
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2012/820)

1261253(A)





افتتحت الجلسة الساعة ٥٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2012/820)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/820، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على هذه الفرصة لعرض آخر تقرير للأمين العام عن جنوب السودان (S/2012/820). وكما يعلم المجلس، فإن التقرير الذي نشر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر يغطي الفترة من حزيران/يونيه إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر وينظر في جميع التطورات الرئيسية التي حدثت خلال تلك الفترة، فضلا عن أنه يتضمن بعض النقاط الأخرى الهامة.

لقد ركزت حكومة جنوب السودان جهودها، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بشكل رئيسي على المشاكل العالقة التي تثيرها ضد السودان. ولا يزال عدم إحراز تقدم في المسائل الأمنية والاقتصادية والسياسية بين البلدين يترك آثارا مباشرة على الأمن والاستقرار داخل جنوب السودان، وعلى الجهود المبذولة لتعزيز عملية بناء السلام وبناء الدولة وتلبية الاحتياجات الهامة للمواطنين.

وفي حين خفّت حدة التوترات بين السودان وجنوب السودان بدرجة لا يمكن إنكارها عقب التوقيع على اتفاقات التعاون في ٢٧ أيلول/سبتمبر، فإن من شأن التباطؤ في تنفيذ تلك الاتفاقات أن يترك أثرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي في جنوب السودان، وخصوصا إذا تأخر استئناف صادرات النفط. ويدرك المجلس مدى تعويل ذلك البلد على عائدات النفط، وأن من الواضح أن أي تأخير إضافي لن يؤدي إلى استمرار الأثر السلبي على البرامج الإنمائية للحكومة فحسب، بل إن من شأنه أيضا أن يسبب توترات جديدة بين الكيانات الحكومية العديدة وفي داخل أجهزتها الأمنية.

علاوة على ذلك، فقد تفاقمت تلك الحالة الهشة إلى حد ما جراء الشعور ببعض الاستياء في البلد فيما يتعلق بتطورات إجراء المناقشات مع السودان. فقد بدأ ينظر إلى النفط الذي قدم باعتباره صفقة إلى السودان في مقابل الانفصال، والاتفاق على نزع السلاح في المنطقة المسماة بـ"منطقة ١٤ ميلا" على الحدود بين بحر الغزال في ناحية الغرب وجنوب دارفور، على أنه حل توافقي خطير وتنشأ عنه معارضة داخلية قوية. وقد ازداد الأمر سوءا في ظل عدم تقديم الحكومة السودانية أية تنازلات في المقابل. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى وضع منطقة أبيي تحديدا. فقد أعلن مؤخرا حاكم شمال بحر الغزال، السيد بول مالونغ أوان، الذي لا يزال على موقفه الحازم من هذه المسألة، أنه لن يعارض الهجرة الموسمية للقبائل العربية السودانية صوب الجنوب.

ومع ذلك، لا تزال التوترات داخل المجتمعات المحلية حادة في المناطق الحدودية. وقد ازدادت سوءًا جراء عسكرتها ووقوع الحوادث على نحو متكرر.

ومثل العديد من البلدان الأخرى في حالات ما بعد الصراع، فإن على جنوب السودان مواجهة تحديات داخلية كبيرة للغاية. ويعتمد تحقيق الاستقرار الدائم في البلد على فعالية الاستراتيجيات المتبعة لحلها. ويجب على زعماء جنوب السودان إرساء أسس مجتمع ديمقراطي تشاركي، تترسخ فيه إدارة الشؤون العامة في احترام القانون، ويؤمن جميع المواطنين فيه بأن حكومتهم ملتزمة بحمايتهم وأنها تتيح للجميع التمتع بعائدات السلام مثل توفير الخدمات والبنية التحتية الأساسية اللازمة.

وبوجه عام، فقد ظلت الحالة الأمنية مستقرة في جنوب السودان خلال الأشهر الأربعة الماضية. ومع ذلك، لا تزال ولاية جونقلي بؤرة للتحديات الأمنية المستمرة في حين تواصل منطقة الولايات الثلاث: الوحدة، وواراب وولاية البحيرات التصدي أيضا مع تجدد حالات عدم الاستقرار.

وقد اعتمدت الحكومة، عقب أحداث العنف التي شهدتها ولاية جونقلي في العام الماضي، استراتيجية ذات ثلاث ركائز. فهي تركز على نزع سلاح السكان، وتدشين عملية المصالحة، فضلا عن استهداف المجتمعات الساخطة بهدف منع إمكانية تجنيد الشباب من قبل الميليشيات.

وتمكنت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، عبر التزامها، من إقناع الحكومة بإطلاق حملة أولية لنزع السلاح بشكل طوعي، تركز على زيادة الوعي بين المجتمعات المحلية بصورة نشطة. وتلت تلك المرحلة الأولى بين آذار/مارس وحزيران/يونيه إجراءات قسرية في طابعها العام. فقد أبلغت الحكومة بالتجاوزات التي ارتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان على نحو منتظم بهدف تقديم الجناة إلى العدالة. واتخذت الحكومة أيضا قرار مشجعا بشأن إعادة نشر ضباط من قبيلة المورلي في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، بهدف تبديد الشكوك داخل مجتمع المورلي فيما يتعلق باحتمالات حدوث استقطاب عرقي للجيش.

(تكلم بالإنكليزية)

وعلى الصعيد السياسي، فقد تباطأ إحراز التقدم نحو تحقيق المصالحة داخل المجتمع المحلي وبناء السلام عقب المؤتمر الجامع للسلام في جونقلي الذي عقد في أيار/مايو عام ٢٠١٢. ولم تحقق جهود التوعية التي استهدفت زعماء المجتمع المحلي بغية منع تجنيد الشباب من قبل الميليشيات المتمردة، سوى نجاح ضئيل جداً. وأسفر توافر الأسلحة وضعف هياكل المجتمعات المحلية التقليدية عن اعتراف زعماء تلك المجتمعات صراحةً بضعف سيطرتهم على الشباب. ولا تزال الحاجة ملحة للغاية إلى إطلاق عملية سياسية شاملة بقيادة الحكومة ترمي إلى معالجة المظالم الأساسية لتلك المجتمعات المتذمرة.

وفي ضوء ما تقدّم، فإن الأنشطة الأخيرة التي قامت بها الميليشيات بقيادة ديفيد ياو ياو لا تزال مدعاة للقلق الشديد. وتشير المعلومات الميدانية إلى مخاطر بالغة جراء تصعيد العنف باقتراب موسم الجفاف. فقد اشتبكت ميليشيا ديفيد ياو ياو مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بصورة منتظمة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى تهديد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الولاية. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك تقارير أيضا عن تجنيد الميليشيا التابعة له لشباب المورلي بطريقة نشطة. وقد عززت البعثة وجودها في الولاية، وستكون على اتصال – بطبيعة الحال – مع الحكومة لمكافحة أنشطة ميليشيا المتمردين ومنع ارتكاب التجاوزات بحق المدنيين.

واستمر بالتزامن مع تلك الأحداث أيضا شن غارات متفرقة على الماشية، ونشوب الصراعات داخل المجتمعات المحلية في منطقة الولايات الثلاث: الوحدة، وواراب، وولاية

البحيرات، على الرغم من الجهود التي يبذلها الجيش الشعبي ودائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان. ووفقا للسلطات المحلية، فقد أسفرت اشتباكات وقعت في ٥ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في تجمّع لرعاية الماشية في ولاية البحيرات بين عشيرتين من قبيلة الدينكا عما لا يقل عن ٢٨ قتيلا و ٣٧ من الذين أصيبوا إصابات خطيرة. وأبلغ أيضا عن وقوع العديد من الغارات على تجمعات الماشية على نطاق واسع في شمال ولاية جونقلي.

وفيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية، فقد كان التقدم المحرز في عملية مراجعة الدستور بطيئا. ولا يزال يتعين البدء في العمل الفني المتعلق بالدستور الانتقالي. ولا يزال يتعين بدء التنفيذ أيضا في مجالات التربية المدنية والمشاورات على نطاق الولاية بأسرها من قبل اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور. وعلاوة على ذلك، فلا يزال ينبغي اتخاذ قرار بشأن تمديد ولاية اللجنة لمدة سنة واحدة، خصوصا وأنها فقدت ما مجموعه ستة أشهر على الأقل في السنة الأولى من نشاطها.

إلا أن تلك العملية تظل واحدة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها استقرار البلد على المدى الطويل. وما برحنا نحث الحكومة على كفالة أن تكون العملية شفافة وشاملة وتشاورية، وعلى عدم التسرع في إكمالها.

في بادرة مشجعة، قرر الرئيس إنشاء المجلس الوطني لنزع السلاح والتسريح و إعادة الإدماج، الذي يرأسه نائب الرئيس، ريك مشار. عقد المجلس أول اجتماع له في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض الأعمال التحضيرية لتدشين البرنامج التجريبي لنزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. في وقت لاحق، عُقِد اجتماع ثان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث وافقت جميع الوزارات المعنية على خارطة طريق لإجراء استعراض كامل للبرنامج. ولذلك يتعين على المجلس أن يقرر موعد إطلاق المشروع التجريبي، الذي يرتبط بمدى توفر التمويل الحكومي والدولي.

أعلنت الحكومة أيضا أنها تمضي قدما في وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان تأمل البعثة أن تأخذ في الاعتبار عددا من الشواغل المعلقة، بما في ذلك ما جرى مؤخراً من إعدام السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، إذْ حُكِم على بعضهم بدون أن يتوفر لهم التمثيل القانوني الكافي، واستمرار وقوع حوادث الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة. يهدف منتدى وزارة العدل، الذي يضم السلطات الحكومية المعنية، إلى وضع تدابير للتخفيف من حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني، وزيادة إمكانية الوصول إلى العدالة. ومع ذلك، هناك قلق متزايد إزاء الحوادث ذات الدوافع السياسية بدءاً من التهديدات إلى عمليات الاختطاف التي استهدفت الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والسياسيين المعارضين. في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، يجب زيادة التركيز على تعزيز نظامي العدالة المدنية والعسكرية، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب.

ما برحت حقوق الإنسان تشكل عنصرا أساسيا في ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. والحال كذلك، فقد هالنا قرار الحكومة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بطرد كبير موظفي حقوق الإنسان بالبعثة، وهو عمل ليس له ما يبرره، ويمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة واتفاق مركز القوات الذي وقعت عليه الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان. وعلى الرغم من المساعي التي بذلتها البعثة مع السلطات الحكومية على أعلى المستويات، فإن القرار لم يُلغَ. ولذلك أحث الحكومة على التراجع عن قرارها بطرد الموظف وأدعو أعضاء المجلس على حثها على ذلك أيضاً.

من المجالات الواعدة الأخرى التي يمكن أن نحرز فيها تقدماً في إطار جهودنا لدعم بناء قدرات المؤسسات الرئيسية

في جنوب السودان تطويرُ إدارة الشرطة، وذلك بوسائل من بينها التسجيل والتدريب. ومع ذلك، يتطلب إحراز التقدم في ذلك المجال إصلاحات قانونية وإدارية تكميلية مهمة، فضلا عن توفر موارد كبيرة، وهو أمر غير متاح الآن. بناء مراكز للشرطة وغيرها من مرافق البنية التحتية الأساسية في المقاطعات، وتوفير المعدات اللازمة – خاصة معدات الاتصالات والمركبات – من العوامل الرئيسية التي تعوق تلك العملية. إنّ تولي إدارة الشرطة الوطنية بجنوب السودان مهام إنفاذ القانون في جميع أنحاء جنوب السودان من الأهداف الأكثر أهمية للسلام والاستقرار في البلد، وسيتطلب نجاحه مواصلة الاهتمام به والاستثمار فيه.

للاستجابة لتأثير نقص الإيرادات في أعقاب إيقاف ضخ النفط في وقت سابق من هذا العام، قامت الحكومة بوضع أولويات للوظائف الإدارية الضرورية، وأطلقت عليها اسم الوظائف الأساسية في إطار مبادرة التقشف. تقدم الأمم المتحدة الدعم لتلك العملية، وبخاصة في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية، وسيادة القانون، وفي التنسيق العام. وتوجّه المبادرة الآن التخطيطَ والميزنة الحكوميتين لعام ٢٠١٣-٢٠١٤. تعكف الحكومة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة وشركاء آخرون على تعديل برامجها لتتواءم مع الأولويات المبينة في مبادرتي الحكومة لبناء السلام وبناء الدولة. ومن المتوقع أن يُوضع ميثاق جديد مطلع العام المقبل لتحديد شكل برنامج التنمية في جنوب السودان.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال تعزيز البعثة وبناء قدراتها، يسرني أن أؤكد أن رواندا قد وافقت على نشر ثلاث مروحيات طراز أم أي – ١٧ في البعثة والنظر في نشر ثلاث أخريات. ويسرني أيضا أن أؤكد أن جمهورية كوريا وافقت على نشر وحدة هندسة مطلع العام المقبل. ستتمركز تلك الوحدة في ولاية جونقلي لتغطي مجالات الحاجة الأكبر لكل من البعثة وجنوب السودان. لكن يؤسفني أن التقدم المحرز نحو تحقيق اللامركزية الكاملة للبعثة يعوقه عدد من العوامل، من بينها محدودية القدرات الهندسية في السنتين الأولى والثانية للبعثة وموسم الأمطار الذي يؤدي إلى توقف أعمال البناء في المقاطعات خلال نصف السنة تقريبا.

على الرغم من أننا خططنا في الأصل لما مجموعة ٢٨ من قواعد الدعم القطري للسنتين الأولى والثانية، فقد اضطررنا إلى تقليص ذلك العدد إلى ٢٠، ومن هذه العشرين تعمل البعثة حاليا في ست قواعد بكامل طاقتها، ولديها وجود مؤقت في سبع قواعد أخرى. تم منح الأولوية لسبعة مواقع قواعد إضافية في منطقة ميون، ولعدد من الأماكن الأخرى للعام ٢٠١٢-٢٠١٣. ومع ذلك، فإن التأخير غير المقصود في تفعيل قواعد الدعم القطري تلك استدعى تمديد الإطار الزمني لبناء جميع القواعد البالغ عددها ٣٥ قاعدة حتى عام ٢٠١٥.

اكتمل الآن، أخيراً، نشر القوة العسكرية التابعة للبعثة، بينما بلغ نشر قوات الشرطة نسبة ٨٠ في المائة من القوام المأذون به. وكما ذُكر سابقا، فإننا نتطلع إلى تلقي مروحيات للخدمات من رواندا. أجري تقييم في أيلول/سبتمبر من هذا العام لتحديد الاحتياجات من القدرات النهرية للبعثة، ويجري حاليا تنفيذ ما خلص إليه التقييم من استنتاجات بغية مواصلة تحسين تنقل عناصر البعثة المدنية والعسكرية.

أود أن اختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس على اهتمامهم المستمر بجنوب السودان ودعمهم المتواصل للبعثة، وبالإعراب عن تقديرنا لقيادة البعثة وأفرادها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام المجلس بصفتي الجديدة كممثل دائم لجمهورية جنوب السودان لدى الأمم المتحدة، فإنني أود أن أعرب عن تقديري الشخصي لهذه الفرصة وأن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة هذا الشهر.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية، وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، هيلدا جونسون، والمبعوث الخاص، هايلي منكريوس، على عملهما الشاق دعما للسلام والأمن في جنوب السودان والسودان. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد بان كي - مون، على تقريره الشامل والمتوازن، الذي عُرض للتو، ويبين ما شهدناه من نجاحات وما نواجهه من تحديات مستمرة في صون السلم والأمن بين السودان وجنوب السودان (S/2012/820).

يشكل إرساء السلام الشامل والمستدام مع جمهورية السودان الأولوية الأولى لحكومتنا.

وتود جمهورية جنوب السودان أيضا أن تعرب مجددا عن تقديرها لأعضاء مجلس الأمن على تأييدهم لخريطة الطريق التي وضعها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل، وعلى الأهمية التي يعلقها هذا المجلس على الدور الرائد الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في تعزيز السلم والأمن في منطقتنا.

لقد اتفق زعماء السودان وجنوب السودان منذ أمد طويل، يرجع إلى توقيع بروتوكول مشاكس في عام ٢٠٠٢، على أن الحرب لن تشكل مطلقا حلا ناجعا لإنهاء المنازعات بينهم، وأن التفاوض يظل النهج المجدي الوحيد. وفي الوقت نفسه، فإن المفاوضات التي لا تنتهي ليست في مصلحة أحد. لا يمكن لدولتينا أن تزدهرا أو تسعيا لتحقيق تنمية أكبر في مناخ يسوده استمرار عدم اليقين بشأن علاقاتهما. ولذلك السبب، حددت خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي والقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) على نحو مفيد المواعيد النهائية لتسوية جميع المسائل المعلقة بين الدولتين. لقد هيأ كل من خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي والقرار المناخ والفرصة أمام بلدينا لتسوية تلك القضايا نهائيا. كما يدعو القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الأمين العام، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى إصدار اقتراحات ملزمة بشأن أي قضايا يتعذر اتفاق الطرفين بشأنها قبل الموعد النهائي المعقول الذي حدده المجلس.

تعرب جمهورية جنوب السودان عن التقدير للجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، الذي يتألف من الرئيس ثابو مبيكي والرئيس بيير بويويا والرئيس عبد السلام أبو بكر الذين دعموا جميعا بلا كلل الطرفين خلال المفاوضات هذا الصيف ووفروا السياق القاري والدعم السياسي بما يتيح إيجاد حلول أفريقية لإرساء السلام والاستقرار في منطقتنا.

إن الاتفاقات التي وقعت في ٢٧ أيلول/سبتمبر موضع ترحيب. إنها تمثل علامة بارزة، تحدد بدقة العلاقات في المستقبل بين دولتينا. بيد أنه، كما أدرك هذا المجلس ذاته عندما اتخذ بالإجماع القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، بعد حوالي سبع سنين من توقيع اتفاق السلام الشامل، أن المطلوب هو الحل النهائي لجميع القضايا المعلقة المتبقية بيننا. وقعت حكومتي اتفاق التعاون في ٢٧ أيلول/سبتمبر لأننا كنا مقتنعين بأنه ستتسنى بسرعة تسوية الأمور التي لم نتمكن من الاتفاق بشأنها في ذلك اليوم، وأهمها ترسيم الحدود ووضع أبيي.

ونرحب بالدعم المستمر والفعال من جانب المجلس لذلك الهدف، دعما للاتحاد الأفريقي و بالتعاون الكامل معه. لن يتحقق السلام المستدام في منطقتنا إلا عندما تعالج جميع

القضايا وعندما نحقق تقدما أكبر بكثير صوب التنفيذ الكامل للأحكام الرئيسية لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. ليس هناك طرق مختصرة وصولا إلى ذلك.

وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار نطلب بكل احترام من مجلس الأمن أن يدعم بلا تحفظ قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. كما نعلم جميعا، فإن اقتراح الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في ٢١ أيلول/سبتمبر بشأن الوضع النهائي لأبيي يعكس الاتفاقات السابقة التي وقعها الطرفان، مثل بروتوكول أبيي لاتفاق السلام الشامل واتفاق التحكيم الذي أدى إلى صدور قرار محكمة التحكيم الدائمة في عام ٢٠٠٩ واتفاق ٢٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١١. وفرت تلك الاتفاقات الأساس لنهج الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ إزاء المناقشات بشأن أبيي خلال الأشهر الأخيرة. وهي تقبل جميعا بالحاجة إلى إجراء استفتاء في منطقة أبيي. لا يمثل استفتاء يجري وفقا لشروط اتفاق السلام الشامل، حلا ينطوي على فوز وخسارة لمجتمعات تلك المنطقة. بل على العكس تماما، إنه سيكفل السلام والأمن والتعاون بينهم، ومن ثم فإنه اقتراح يحقق الفوز للجميع.

أما بعد، فقد أعربت حكومتي، عقب قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عن استعدادها للتفاوض مع السودان لمدة ستة أسابيع أخرى. ووجه الرئيس سلفا كير ميارديت الدعوة رسميا إلى الرئيس عمر حسن البشير لزيارة جوبا من أجل مواصلة المناقشات بشأن الوضع النهائي لأبيي. ونأسف لأن الرئيس البشير لم يتمكن حتى الآن من تلبية الدعوة.

يقترب الآن الموعد النهائي الذي حدده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ويحدونا الأمل أن تلقى الجهود التي تبذلها حكومتي للتفاوض على أساس آخر اقتراح للفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ وإنشاء مؤسسات مؤقتة لمنطقة أبيي الدعم من جانب كل من أعضاء مجلس السلام والأمن والمجلس هنا. وترحب جمهورية جنوب السودان أيضا بتأييد مجلس الأمن لأي قرار يتخذه الاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بأبيي أو القضايا المعلقة الأخرى — لا كقرارات مفروضة على الطرفين وإنما على سبيل إظهار الدعم لرأي المنطقة المدروس لما يشكل أفضل الطرق إلى الأمام.

وتحرص جمهورية جنوب السودان أيضا على تنفيذ آليات الأمن، المتمثلة في المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، دون مزيد من التأخير. لا تزال حكومتي يساورها بالغ القلق إزاء الآثار الإنسانية للتراع في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق على أهالي تلك المنطقتين، وبالتالي في الواقع علي شعب جنوب السودان، الذي رحب حتى الآن بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ نتيجة ذلك التراع. وكما يشير الأمين العام في تقرير صدر مؤخرا، فإن المعاناة الإنسانية في الولايتين نتيجة مباشرة للتراع في هاتين المنطقتين، وما من سبيل إلى وقف الأزمة الإنسانية إلا عن طريق تسوية التراع.

وكما يعلم المجلس، في ما يتعلق بانعدام الأمن في المنطقتين، نفذ السودان مؤخرا عمليات قصف جوي داخل أراضي جنوب السودان، وتحديدا في ولاية شمال بحر الغزال. لا ترغب حكومة جنوب السودان في العودة إلى العنف وتبقى ملتزمة تماما بالسلام. لا نعتقد أنه يمكن توفير الأمن الحقيقي في الولايات الحدودية لأي من البلدين، ومن ثم لا يمكن تحقيق السلام المستدام في منطقتنا، ما لم تتوقف تماما الأعمال العدائية في المنطقتين.

ولذلك، نشجع بقوة الحوار بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، ونعرض على الطرفين أن

نضطلع بأي دور للتيسير قد يرى ضروريا. ومن الواضح أنه ما لم يقام حوار على أساس الاتفاقات السابقة، بما في ذلك اتفاق السلام الشامل واتفاق العام الماضي في ٢٨ حزيران/يونيه، سيكون من الصعب إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح و الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وتواصل جمهورية جنوب السودان تحضيراها لاستئناف إنتاج النفط ونقل النفط عبر أراضي السودان، على الرغم من دعوات السودان إلى وقف تلك التحضيرات وفرضها لمطالب إضافية بشأن المسائل الأمنية تتجاوز نطاق اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر. وبالرغم من ذلك نشعر بالارتياح من تبادل الآراء بين رئيسي بلدينا الذي حدث مؤخرا والاتفاق على دعوة الآلية المشتركة السياسية والأمنية إلى إعادة الانعقاد في الخرطوم الأسبوع المقبل.

ومع أن العلاقات مع السودان تحظى بالأولوية القصوى في جدول أعمال حكومة بلدي، فان الحالة في ولاية جونقلي، كما ورد في البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام، لا تزال محور قلق بالغ. ففي يوم الاثنين، جدد الرئيس سلفا كير تأكيده على أن حكومته لن تدخر جهدا في دعم الاستقرار والوئام بين القبائل في جونقلي. وتنتهج حكومة بلدي استراتيجية متعددة الجوانب في جونقلي. ويقود عملية السلام لجنة رئاسية للسلام والمصالحة والتسامح في ولاية جونقلي، وتتولى الحركة الشعبية لتحرير السودان قيادة عملية نزع السلاح. وعلى الرغم من بعض التقارير المثيرة للقلق للغاية عن سلوك الحركة الشعبية في حالات معزولة، جرت عملية نزع سلاح المدنيين بالفعل بصورة سلمية إلى حد كبير. وتأخذ الحكومة أي ادعاءات بسوء سلوك الحركة الشعبية على محمل الجد. وسيجري التحقيق في جميع الادعاءات، وعند الاقتضاء، معالجتها من خلال الآليات والقنوات القانونية المناسبة.

وقد قطعت الحكومة أشواطا طويلة لتيسير الاتصال بين مختلف القبائل في ولاية جونقلي. وقد رحبت المجتمعات في ولاية جونقلي بعملية المصالحة وعملية نزع السلاح على السواء، وكذلك تعهدت الحركة الشعبية بالبقاء في الميدان في الولاية لمدة تصل إلى سنتين لتوفير الأمن بشكل مستمر. كما يواصل مجلس الكنائس السوداني عملية للسلام على مستوى القاعدة لاستكمال العملية التي تقودها الحكومة.

ونشيد بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى عملية السلام في جونقلي، وسنرحب بتعزيز الدعم اللوجستي، فضلا عن الدعم المستمر لتنفيذ اتفاقات التي وقع عليها في جونقلي في آيار/مايو ٢٠١٢.

نلاحظ الشواغل التي أعرب عنها عدد من أعضاء المجلس، على نحو ما أوضحه وكيل الأمين العام من فوره، فيما يتعلق بطرد موظف لحقوق الإنسان كان يعمل مع بعثة الأمم المتحدة. وفي حين يأخذ جنوب السودان على محمل الجد تلك الشواغل، فإننا نعتقد أننا تصرفنا باتساق مع اتفاق مركز قوات بعثة الأمم المتحدة. ولا تنوي جمهورية جنوب السودان إعاقة الإبلاغ عن حقوق الإنسان وهي تقبله باعتباره جزءا لا يتجزأ من عمل البعثة. نرحب أيضا بالمفاوضات الجارية والحوار بشأن هذه المسألة.

وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أنه، في البداية، طرد شخصان، بما في ذلك المدير، ولكن نتيجة لمناقشات مع القيادة، جرى التراجع بشأن قرار طرد أحدهما. يجب أن أقول أيضا أن المؤسسات ذات الصلة داخل وزارة الخارجية والمؤسسات القانونية أجرت تحليلا شاملا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة والقواعد من أجل إيجاد أساس قانوني للقرار المتخذ. ولذلك نعتقد أنه، خلافا للادعاءات، لم تتخذ القرارات باستخفاف أو تجاهلا للمعايير الدولية ذات الصلة.

ونريد أن نؤكد هنا التزامنا الراسخ بحقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية. كانت الحرب التي اندلعت في منطقتنا بشكل متقطع على مدى نصف قرن كفاحا من أجل حقوق الإنسان وقيم الكرامة الإنسانية. وندرك أن هناك دائما فجوة بين المثل العليا والممارسة على أرض الواقع، وفي هذا المجال، نسعى للقيام بالمزيد من العمل.

لاحظت باهتمام كبير بعض التفاصيل، التي أوردها وكيل الأمين العام، للحالات التي تشير إلى الفجوة التي أشير إليها. ومرة أخرى، نحن راغبون تماما وعلى استعداد لمناقشة بعض تلك المسائل مع شركائنا، لا سيما وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع، وحيثما أمكن، توفير سبل الانتصاف بما يرضي كلا الطرفين.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا على التزامنا بالتعايش السلمي والتعاون مع جمهورية السودان، وسيستفيد الجانبان من علاقاتهما الودية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا تقديرنا العميق للدعم المستمر والثابت الذي تلقيناه من المجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهو دعم بدونه لم نكن لنحقق ما حققناه جميعا حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.